

**INTEGRITY M&E**

Tel: + 964 – 7711160904  
E-Mail: info@integrityme.ca  
www.integrityme.ca



**الأمانة للمتابعة والتقييم**

تلفون: ٩٦٤-٧٧١١١٦٠٩٠٤  
البريد الإلكتروني: info@integrityme.ca  
الموقع الإلكتروني: www.integrityme.ca

مسح عن تصور أصحاب المصلحة للنظام القضائي العراقي

ومجلس القضاء الاعلى

التقرير الختامي

3 كانون الاول 2013

## جدول المحتويات

3	ملخص تنفيذي .....
3	معلومات اساسية عن مبادرة الحوار .....
4	مسح عن تصور أصحاب المصلحة .....
4	نطاق المسح .....
4	منهجية العمل .....
5	تطوير الاستبيانات .....
5	تحليل البيانات .....
5	نتائج المسوحات .....
5	معلومات عامة .....
6	اتخاذ الاجراءات القانونية .....
9	الموضوعية والعدالة .....
9	المساواة أمام القانون .....
10	الفعالية في تنفيذ الواجبات .....
10	تصور النزاهة .....
11	الضغط السياسي .....
11	نزاهة اعضاء مجلس القضاء الاعلى ومصدقيتهم .....
12	معرفة حقوقهم .....
12	الوصول الى العدالة وفهم الحقوق .....
13	الموظفون العاملون في المحاكم .....
14	القدرة على تحمل تكاليف الذهاب الى المحاكم .....
14	التحسن في القضاء .....
15	الاعلام والقضاء .....
15	اسباب ضعف الاداء .....
16	اهم التحسينات المطلوبة .....
16	اسباب اللجوء الى سلطات اخرى .....
17	العوامل الأخرى المؤثرة على أداء السلطة القضائية .....
17	العلاقة بين القضاء و المواطنين العراقيين .....
18	تجربة مع القضاء .....
18	الاستنتاج .....

تعرض النزاهة للتقييم والرصد المحدودة في هذا التقرير نتائج مسح ثلاث مجموعات مقترحة (الجمهور، الاعلام، المحامين) في محافظة بغداد. على الرغم من ان استبيانات المسوحات تتضمن اسئلة مفتوحة، لكننا تمكنا من تحديد معظم الاجوبة كميأ. ويشير تحليل البيانات التي تم جمعها على ان غالبية المستجيبين، ولاسيما من افراد الجمهور والاعلام، لديهم تصورات سلبية عن القضاء. وأتفق المحامون مع ممثلي الجمهور والاعلام في معظم الأحيان ولكنهم ظلوا محايدين في قضايا معينة. ولا بد من معرفة احتياجات أعضاء مجلس القضاء الأعلى فيما يتعلق بالاتصالات من أجل تطوير البرامج المناسبة والانشطة التي تسعى الى تحسين العلاقة بين المواطن العراقي والسلطة القضائية. تسلط الصفحات التالية الضوء على تفاصيل النتائج.

## معلومات اساسية عن مبادرة الحوار

تنفذ مؤسسة العراق (Iraq Foundation) حالياً برنامج حوار في خمس محافظات عراقية من ضمنها بغداد. ومن المتوقع ان يساهم البرنامج في الحصول على قضاء اكثر شفافية وقادر على تنظيم حملات توعية ذات مغزى في الاعلام والجمهور، بينما يقيم علاقات ايجابية مع اصحاب المصلحة في قطاع القضاء. وسيعزز المشروع ايضاً امكانية وصول المواطنين الى المعلومات القانونية ومعرفتهم بحقوقهم القانونية ومؤسسات العدالة الجنائية في العراق. لبرنامج حوار ثلاثة أهداف: (1) تشخيص الفجوات في العلاقات بين أصحاب المصلحة القضائية ووضع استراتيجيات اتصالات طويلة الأجل وخطة توعية لمجلس القضاء الأعلى؛ (2) زيادة الشفافية وتوعية المواطنين العراقيين من خلال تعزيز العلاقات والتعاون مع أصحاب المصلحة؛ (3) تعزيز معرفة العراقيين بالحقوق والموارد المتاحة، لضمان ممارستها السليمة لحقوقهم.

وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين: خلال المرحلة (1) ستعمل مؤسسة العراق على تحديد ومعالجة الثغرات في العلاقات مع اصحاب المصلحة وبناء قدرات مجلس القضاء الاعلى من خلال توجيه مسؤولي مجلس القضاء الاعلى وتدريبهم على المهارات الاساسية، وعقد لقاءات بين اعضاء مجلس القضاء الاعلى ومختلف اصحاب المصلحة. وسوف تركز المرحلة (2) على تطوير فهم الجمهور لمفوضية مجلس القضاء الاعلى، وحقوق المواطنين، والعمليات القضائية من خلال حملات الاعلام المحلية.

تشاركت مؤسسة العراق مع (شركة الاتصالات الاستراتيجية الاقليمية) الخبيرة ومقرها في بيروت، مع (المجلس الاستشاري للاتصالات الاستراتيجية)، في تزويد المدربين لتدريب موظفي مجلس القضاء الأعلى، إضافة إلى خبراء مختارين لتقديم التوجيه المستمر والمتابعة مع مجلس القضاء الأعلى. وسيساعد المجلس الاستشاري للاتصالات الاستراتيجية مجلس القضاء الاعلى في تطوير

استراتيجية اتصالات على المدى المتوسط وتوفير مواد مكتوبة للتنمية المستقبلية، كما توصي بمختلف الوسائل ( بما في ذلك استخدام الانظمة التكنولوجية لزيادة المعلومات العامة والشفافية ). وقبل وضع اي خطة تدريب وتوفير مواد تدريب لابد من وجود مسح يركز على العلاقات بين اصحاب المصلحة ليكون بمثابة اداة تشخيص اولية للمشروع.

## مسح عن تصور اصحاب المصلحة

### نطاق المسح

يسعى هذا المسح إلى تقييم التصورات الحالية لنظام القضاء ومجلس القضاء الأعلى بين أوساط الجمهور العراقي والمحامين والاعلام. ووضع هذه العناصر ضروري من اجل صياغة استراتيجية اتصال محكمة احكاماً ناجحاً والتي تنسجم مع التصورات الموجودة، ومن اجل زيادة الشفافية في مجالات محددة، وزيادة التعاون بين اصحاب المصلحة، وتعزيز المعرفة العامة بحقوق المواطنين وكيفية ممارستها ممارسة صحيحة.

وأجري التقييم بتوزيع استبيانات، أو مقابلات شخصية، وكانت الفئات المستهدفة من المحامين والجمهور، وممثلي الاعلام.

### منهجية العمل

أجري مسح الفئات المستهدفة استناداً الى المنهجية والافتراضات التالية :

1. يبين الجدول رقم (1) أحجام العينة المقترحة للفئات المستهدفة. ومع ذلك اختلفت الاحجام الفعلية عن المقترحة، وتم سرد الاحجام الفعلية ايضاً في نفس الجدول.

جدول رقم ( 1 ): احجام العينة الفعلية والمقترحة للفئات الثلاثة المستهدفة

عدد الأفراد الذين شملهم المسح	هامش الخطأ	مستوى الثقة	حجم العينة المقترحة	المجموعات
197	10% أو أفضل	95 %	100	المحامون
170	10 % أو أفضل	95 %	100	الصحفيون
200	7% أو أفضل	95 %	200	الجمهور

2. اجري مسح المحامين والصحفيين من خلال توزيع استبيانات خطية وطلب من المستجيبين أن يملئوها، وتم مسح الجمهور من خلال مقابلات شخصية.

3. يسر صحفيان ومحامٍ مسح المحامين وممثلي الاعلام، واجريت المقابلات مع الجمهور من خلال فريق متكون من مساحين (ذكر وانثى)، وساعد تنوع المساحين في الوصول الى المستجيبين.

4. اختير المحامون وممثلو الاعلام على أساس مبدأ (من يأتي أولاً يُخدم أولاً)، وتم توفير استمارات الاستبيان في الاماكن التي يتجمع فيها اصحاب المصلحة المستهدفة (مثل النقابات والمحاكم وشركات الاعلام... الخ)، اما الافراد من الجمهور فاختيروا اختياراً عشوائياً.

### تطوير الاستبيانات

وضع الاستبيان الرئيس بالتعاون مع المجلس الاستشاري للاتصالات الاستراتيجية، ومن ثم عدل ليناسب كل مجموعة شملها الاستطلاع. وتألف كل استبيان من ثلاث مجموعات من الاسئلة ليكون المجموع من 14 الى 19 سؤالاً. احتوى حوالي ثلثي الاسئلة على اسئلة خيارات كمية متعددة وكانت البقية اسئلة نوعية. ترجمت الاستبيانات الى اللغة العربية وراجعها خبير المساعدات القانونية. وارفقت نسخ من هذه الاستبيانات في الملحق (أ).

### تحليل البيانات

وضعت قاعدة بيانات بسيطة وسهلة الوصول والاستخدام وتم التعاقد مع موظفي ادخال بيانات لإدخال البيانات التي جُمعت. وخصصت قاعدة بيانات تتناسب مع البيانات التي جُمعت لتقليل الأخطاء في إدخالها، وإتاحة حصول ارتباط مناسب بين مختلف مجموعات البيانات. ثم نقلت البيانات الكمية إلى برنامجي (Excel) و (SPSS) لغرض تحليلها. واستخدم برنامج (MS Word) لتحليل البيانات النوعية. واستخدم مدير قاعدة البيانات (SPSS) لإدارة قاعدة البيانات ولتدريب المساحين على كيفية إدخال البيانات في الحقول المناسبة والتحقق من صحتها.

### نتائج المسوحات

#### معلومات عامة

تختلف اعمار الافراد الذين شملهم الاستطلاع من مجموعة الى اخرى. يلخص جدول رقم (2) ذلك. فيما يتعلق بنوع الجنس، حاول محررو اسلوب الادخال IME إعطاء تمثيل عادل للإناث في هذه المسوحات، ولاسيما في مسوحات الجمهور. ويبين الجدول رقم (3) ذلك. كما تباين المستجيبون ايضاً في مستوى التعليم ويتضح ذلك في جدول رقم (4).

جدول رقم (2): اعمار الافراد الذين شملهم المسح

الفئة العمرية	مجموعة الجمهور	الاعلاميون	المحامون
24 - 15	%41.0	%23.5	%48.4
34 - 25	%28.5	%44.1	%12.3
44 - 35	%14.5	%20.6	%19.6
64 - 45	%10.0	%10.0	%9.2
65 +	%6.0	%1.8	%7.1

جدول (3): توزيع نوع الجنس للافراد الذين شملهم المسح

نوع الجنس	مجموعة الجمهور	الاعلاميون	المحامون
الإناث	%49.5	%24.7	%24.1
الذكور	%50.5	%75.3	%75.9

جدول رقم ( 4 ) : مستويات التعليم للافراد الذين شملهم المسح

المستوى التعليمي	مجموعة الجمهور	الاعلاميون	المحامون
الأميون	%4.5		
تعليم غير رسمي	%2.5		
الابتدائية	%21.5	%1.2	
المتوسطة	%23.5	%7.1	
الثانوية	%21	%15.3	
خريجو الجامعة	%25	%68.2	%85.7
حاملو شهادات عليا	%2	%8.2	%14.3

#### اتخاذ الاجراءات القانونية

عند سؤال الجمهور ما اذا كانوا سيتخذون اجراءات قانونية خلال نزاع، فضل حوالي 58% من المستجيبين أن يفعلوا ذلك؛ وتختلف النسبة قليلاً جداً بين الذكور والاناث (يبين جدول رقم 5 ذلك).

وعلى الرغم من أن النسبة تختلف حسب مستوى تعليم المستجيبين، لا يبدو أن الاختلافات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتعليم (انظر جدول رقم 6). وعند سؤال المستجيبين عن دوافعهم لاتخاذ الإجراءات القانونية، تنوعت دوافعهم بين فرض القانون والعدالة (31.5٪)، ومعاقبة المخالفين (15.5٪)، وردع المخالفين من ارتكاب جرائم أخرى (7٪)، والحصول على تعويض (3٪). ويوضح المخطط رقم (1) هذه النتائج.

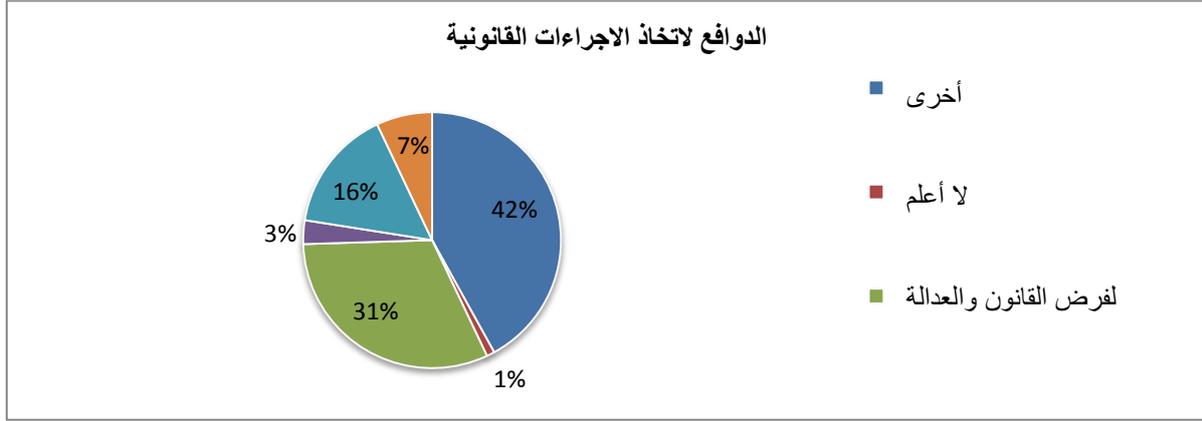
جدول رقم (5): اتخاذ إجراءات قانونية خلال النزاع

هل تتخذ إجراءات قانونية؟	اناث	ذكور	المجموع
نعم	54.5%	61.4%	58%
كلا	45.5%	38.6%	42%

جدول رقم (6): اتخاذ إجراءات قانونية بوصفها وظيفة لمستوى تعليم المستجيبين

المستوى التعليمي	اتخاذ اجراء قانوني؟	
	نعم	كلا
الأميين	66.7%	33.3%
التعليم غير الرسمي	20.0%	80.0%
الابتدائية	46.5%	53.5%
المتوسطة	48.9%	51.1%
الثانوية	26.2%	73.8%
خريجو الجامعة	42.0%	58.0%
حاملو الشهادات العليا	50.0%	50.0%

## المخطط رقم (1): الدوافع لاتخاذ الاجراءات القانونية



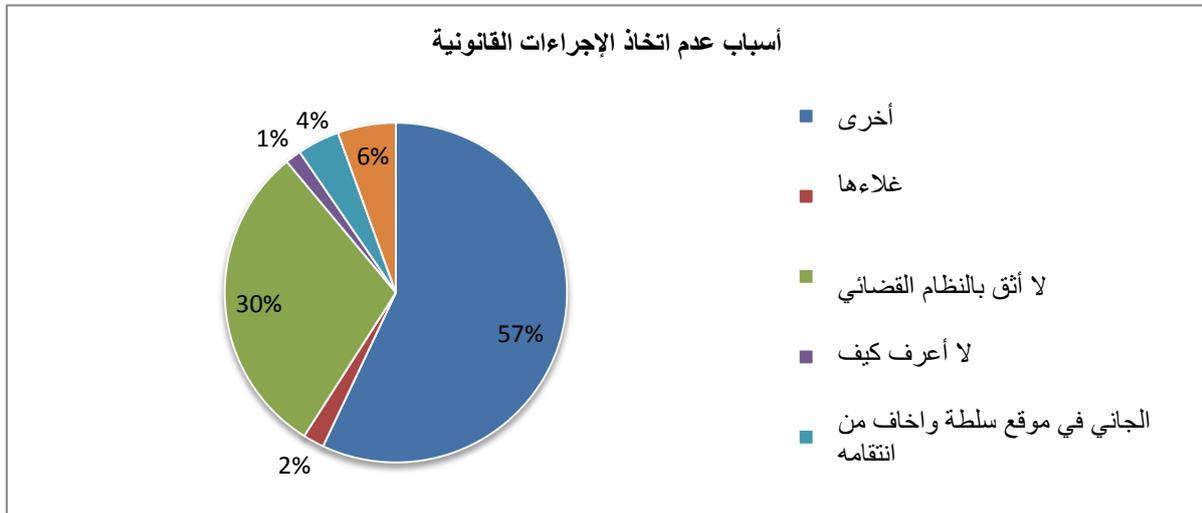
تختلف الاستجابة لاسباب عدم اتخاذ الاجراءات القانونية ايضاً، ومع ذلك يبدو أن 30% من المستجيبين لا يثقون في النظام القضائي (النتائج موضحة في المخطط رقم 2).

وعندما سئل الذين تمت مقابلتهم عن السلطة المفضلة لطلب المساعدة في قضايا الانتهاك، أعطوا أجوبة مختلفة وكانت اعلى اجابتين (الذهاب الى اقرب مركز شرطة) (50.5%)، أو (شيخ العشيرة) (34.5%)، يبين مخطط رقم (3) النتائج.

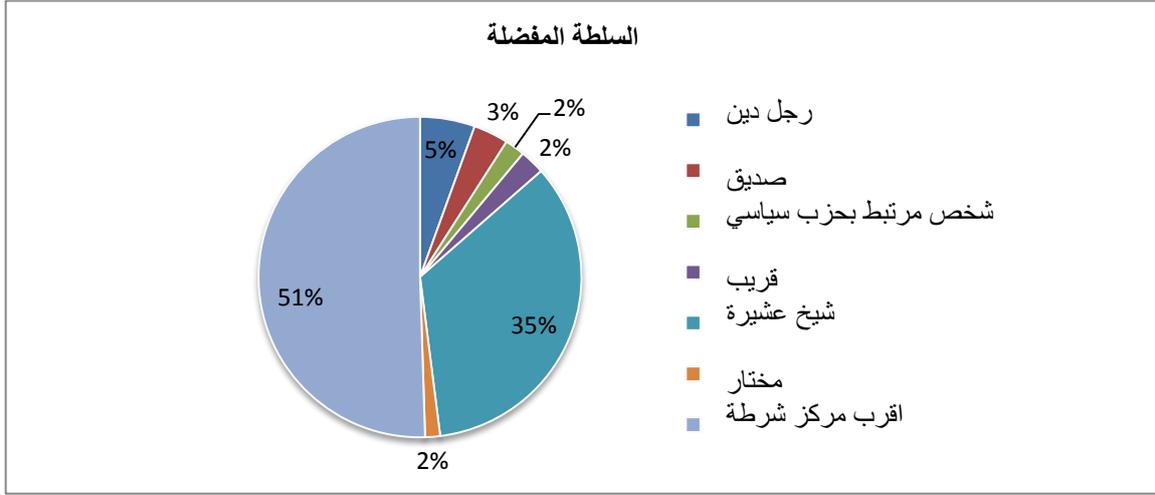
وبناءً على سؤال المواطنين عن اسباب اختيار سلطات بخلاف القضاء في قضايا النزاعات، تنوعت الاجابات من الاعلاميين بين ضعف القضاء وعدم عدالته وتأثير السلطات الاخرى، لاسيما السلطة القبلية، وضعف السلطة المنفذة.

وذكر المحامون أن اسباب عدم الثقة في القضاء، هي بطء وتعقيدات الإجراءات القضائية، وقوة السلطات القبلية والدينية، و الأوضاع الأمنية المتدهورة .

## المخطط رقم (2): أسباب عدم اتخاذ الإجراءات القانونية



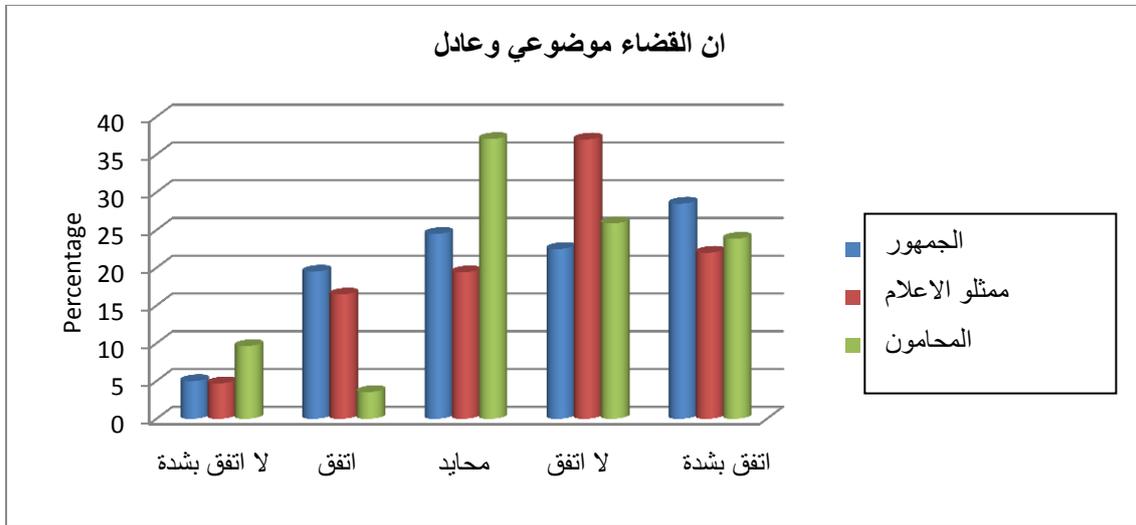
### المخطط رقم (3): السلطات المفضلة التي يلجأ اليها الناس في حالة انتهاك حقوقهم



### الموضوعية والعدالة

يميل الجمهور والاعلام والمحامون عند تصنيفهم موضوعية وعدالة القضاء، نحو عدم الاتفاق مع عبارة ان القضاء موضوعي وعادل (معدلات 2.5، 2.4، 2.5 على التوالي في مقياس من 5 درجات لاتفق بشدة). ويتضح هذا في المخطط رقم (4).

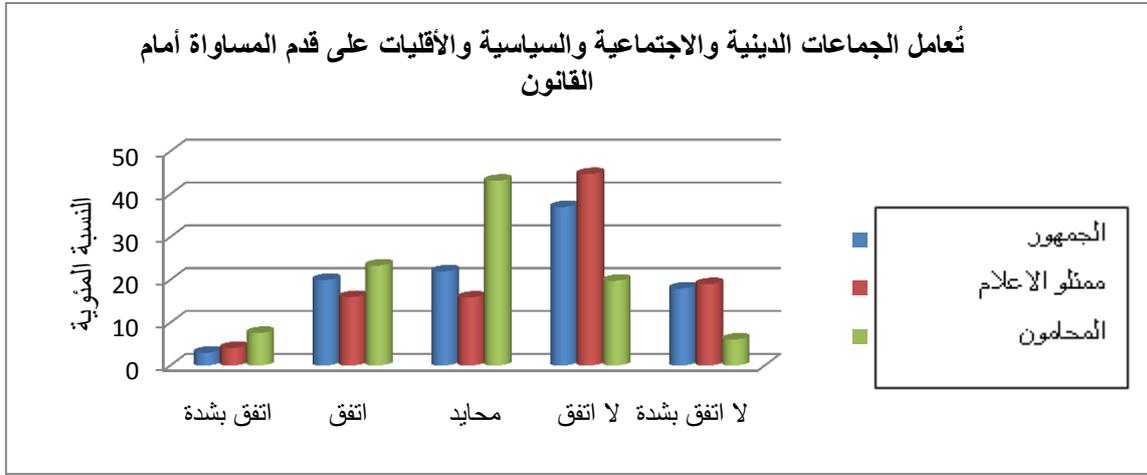
### المخطط رقم (4): تصورات اصحاب الشأن لموضوعية القضاء العراقي وعدالته



### المساواة أمام القانون

عندما طلب من المجموعات تقييم العبارة: " تُعامل الجماعات الدينية والاجتماعية والسياسية والأقليات على قدم المساواة أمام القانون" لم يتفق غالبية الجمهور وممثلو الاعلام معها بينما ظل المحامون في المعدل محايدين. ويتضح هذا في المخطط رقم (5).

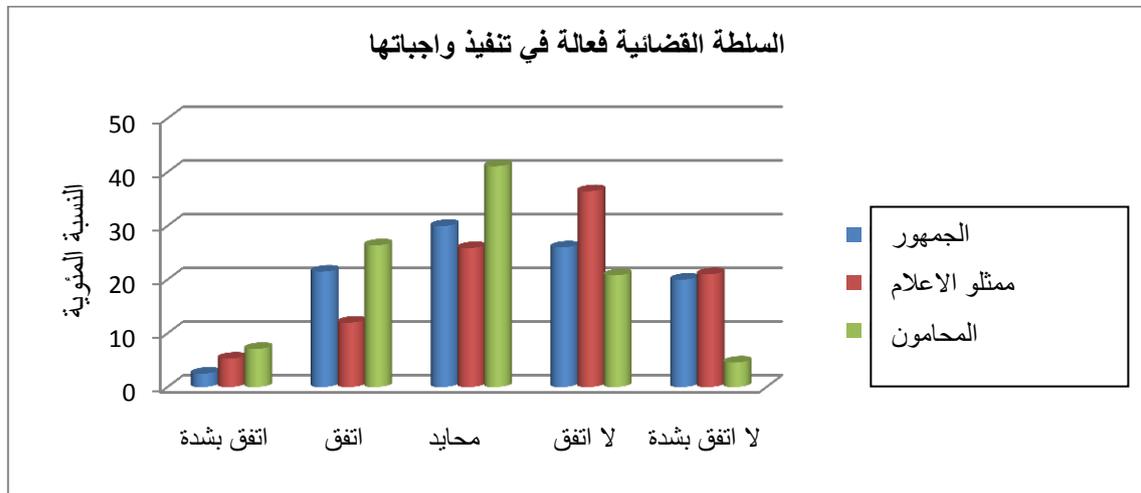
**المخطط (5):** تصور أصحاب المصلحة للمساواة في نظام العدالة تجاه الجماعات الدينية والاجتماعية والسياسية والأقليات



### الفعالية في تنفيذ الواجبات

عند تصنيف فعالية القضاء في تنفيذ واجباته، مال الجمهور ومجموعات الاعلام قليلاً نحو عدم فعالية السلطة القضائية في اداء واجباتها، اما المحامون فكانوا محايدون. ويتضح هذا في المخطط رقم (6).

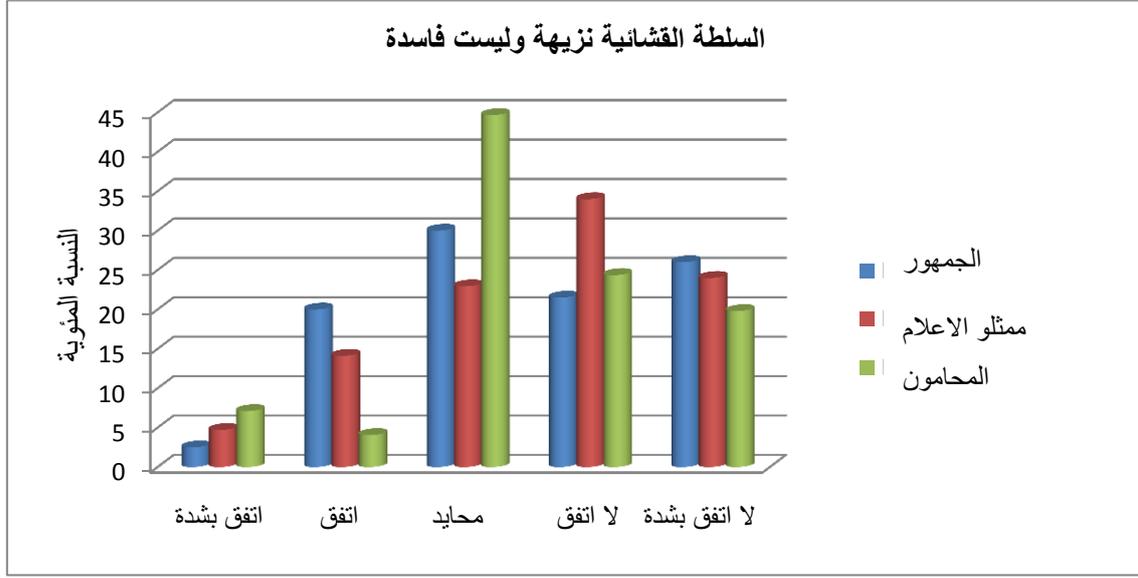
**المخطط رقم (6):** تصور أصحاب المصلحة لفعالية القضاء العراقي في تنفيذ واجباته



### تصور النزاهة

اختلفت مجموعات الجمهور والاعلام والمحامين في المتوسط مع عبارة ان القضاء نزيه وغير فاسد (المعدلات 2.5، 2.4، 2.5 على التوالي). ويوضح المخطط (7) ببعض التفصيل.

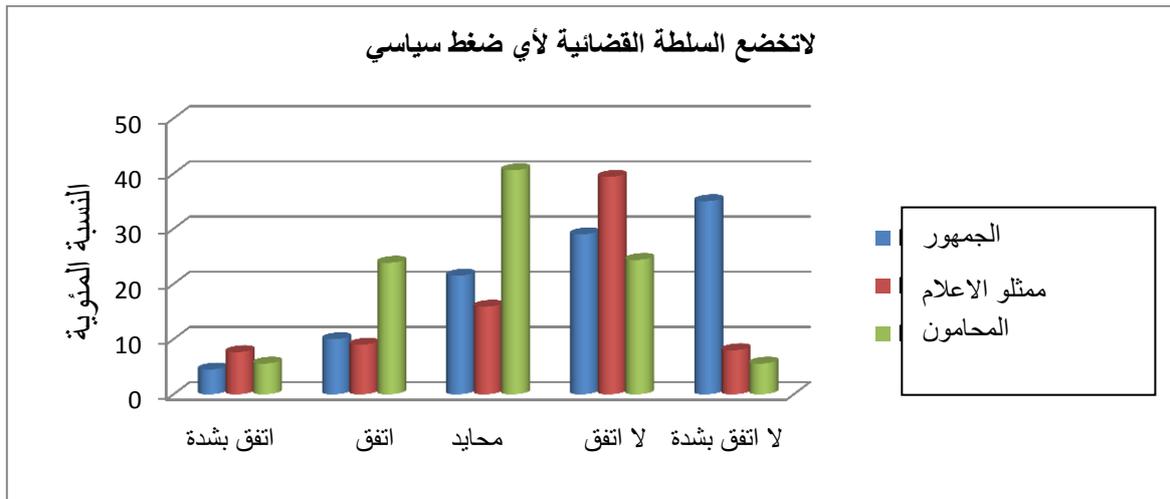
## المخطط رقم (7): تصور أصحاب المصلحة لنزاهة القضاء العراقي



## الضغط السياسي

لم تتفق مجموعتنا الجمهور والاعلام مع عبارة أن القضاء لا يخضع لأي ضغوط سياسية (المعدلات 2.2 و 2.6 على التوالي). أما المحامون فتقريباً محايدون في تصنيف هذه العبارة (معدل 3). ويصور المخطط رقم (8) هذا.

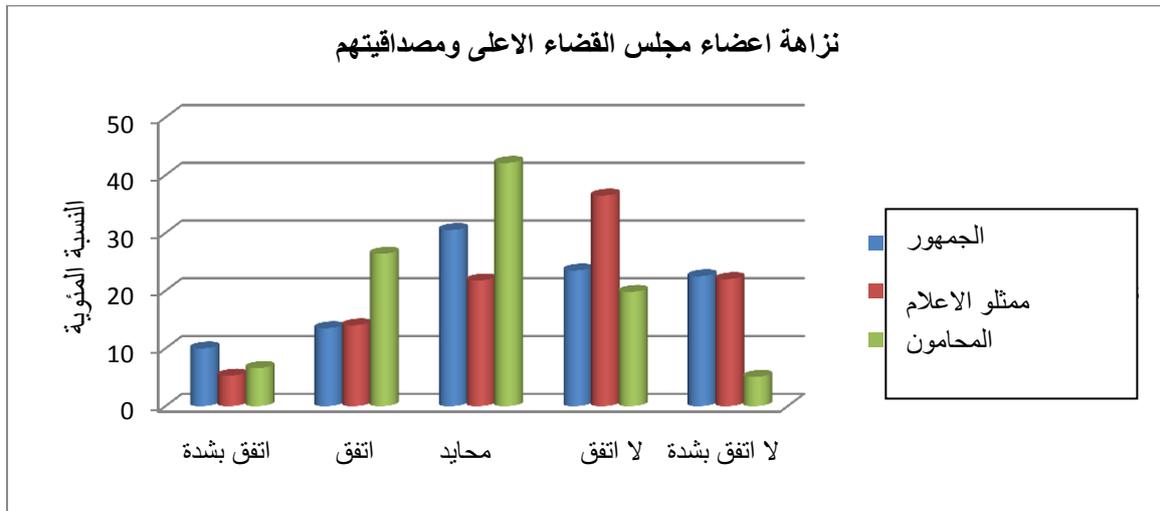
## المخطط رقم (8): تصور أصحاب المصلحة للضغط السياسي على القضاء



### نزاهة أعضاء مجلس القضاء الأعلى ومصادقيتهم

اختلف ممثلو الجمهور والاعلام مع افتراض ان افراد مجلس القضاء الاعلى نزيهون وذوو مصداقية (المعدلات 2.7 و 2.4 على التوالي). ويكاد المحامون أن يكونوا محايدين (معدل 3.1). ويتضح هذا في المخطط رقم (9).

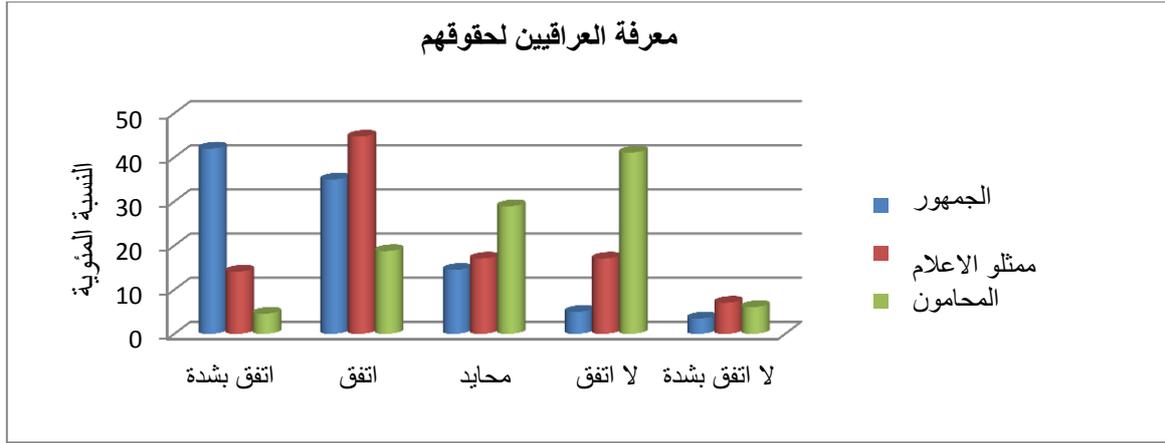
**المخطط رقم (9):** تصور أصحاب المصلحة لنزاهة اعضاء مجلس القضاء الاعلى ومصادقيتهم



### معرفة حقوقهم

تعتقد مجموعتا الجمهور والاعلام على حد سواء انهما تعرفان حقوقهما (المعدلان 4 و 3.4 على التوالي). ويعتقد غالبية المحامين ان العراقيين لا يعرفون حقوقهم (معدل 2.7). ويتضح هذا في المخطط رقم (10).

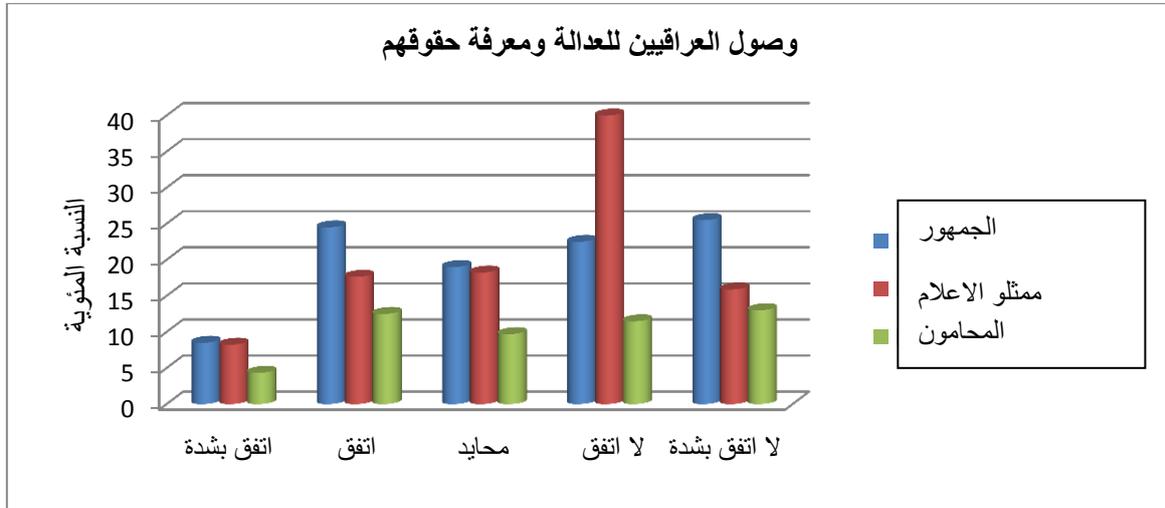
**المخطط (10):** تصور أصحاب المصلحة في معرفة حقوقهم



### الوصول إلى العدالة وفهم حقوق

لا يتفق غالبية مجموعتي الجمهور والاعلام مع افتراض ان بإمكانهم الوصول للعدالة ومعرفة حقوقهم بسهولة عندما يحتاجون اليها (المعدلات 2.7 و 2.6 على التوالي). واختلفت غالبية المحامين ايضاً مع هذا الافتراض (معدل 2.7)، عند الحديث عن المواطنين العراقيين بشكل عام. ويتضح هذا في المخطط رقم (11).

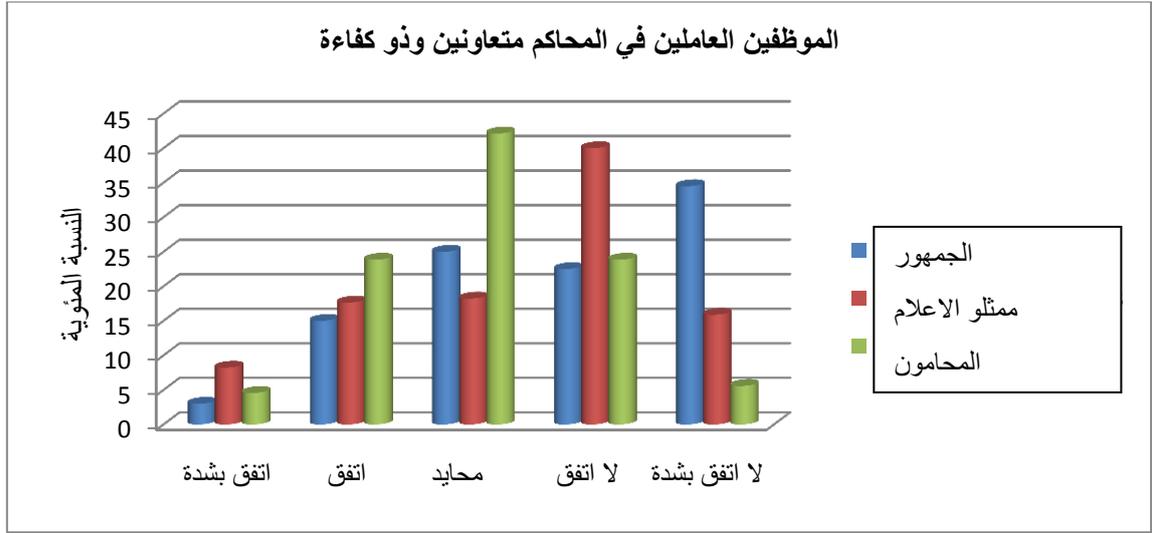
**المخطط رقم (11):** تصور أصحاب المصلحة في الوصول للعدالة وفهم حقوقهم



### الموظفون العاملون في المحاكم

اختلفت الغالبية من افراد الجمهور والاعلام مع افتراض ان الموظفين العاملين في المحاكم متعاونون وكفوون (المعدلات 2.3 و 2.6 على التوالي)، في حين ان غالبية المحامين كانوا محايدين (معدل 3). ويتضح هذا في المخطط رقم (11).

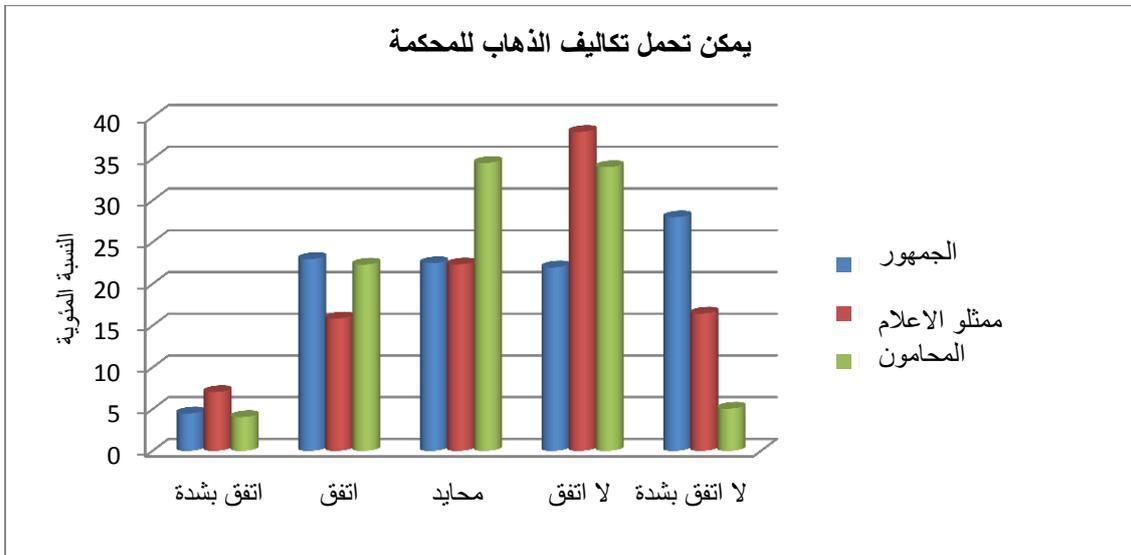
**المخطط رقم (12):** تصور أصحاب المصلحة لكفاءة وتعاون موظفي المحاكم



### القدرة على تحمل تكاليف الذهاب الى المحاكم

لا يعتقد غالبية افراد الجمهور والاعلام والمحامين ان تكاليف الذهاب الى المحكمة معقولة (المعدلات 2.5- 2.6 - 2.9 على التوالي). ويتضح هذا في المخطط رقم (13).

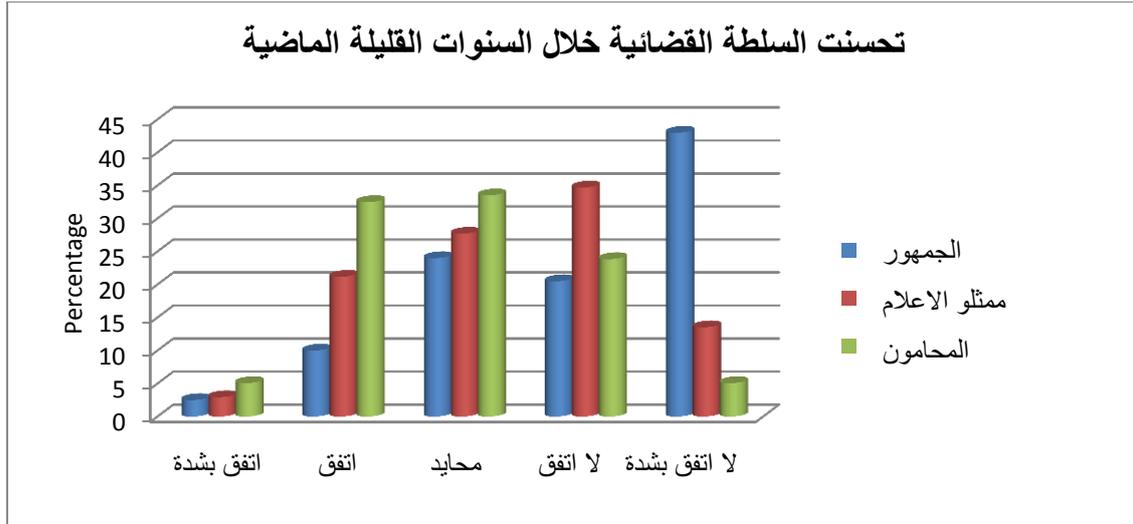
**المخطط رقم (13):** تصور أصحاب المصلحة في القدرة على تحمل تكاليف الذهاب الى المحكمة



### التحسن في القضاء

لا يتفق غالبية الجمهور والاعلام مع عبارة أن السلطة القضائية قد تحسنت خلال السنوات القليلة الماضية (المعدلات 2.1 و 2.7)، في حين أن المحامين في الغالب محايدون بشأن هذه المسألة (معدل 3.1). وهذا موضح في المخطط رقم (14).

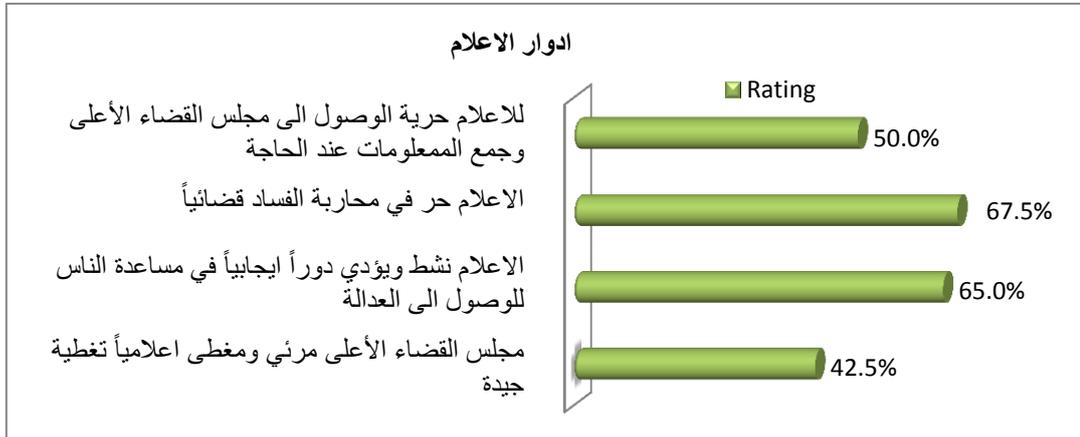
**المخطط رقم (14):** تصور أصحاب المصلحة في تحسن السلطة القضائية



## الاعلام والقضاء

طلب من المجموعة الاعلامية ايضاً تقييم اربعة بنود اضافية ترتبط ارتباطاً مباشراً مع علاقة الاعلام بالقضاء. ووضح معدل التقييمات ( تحجميها مايصل 100% ) لهذه البنود في المخطط (15). وهذا التقييم ليس كبيراً - خاصة في تقييم وضوح وتغطية مجلس القضاء الأعلى في الاعلام (42.5%)، وحرية الاعلام في الوصول إلى المعلومات المطلوبة (50%).

### المخطط رقم (15): تقييم البنود المتعلقة بعلاقة الاعلام بالقضاء



## أسباب ضعف الأداء

تم سؤال المجموعات الاربعة نوعياً (ان كنت تعتقد ان أداء القضاء ليس جيداً، فما هي الاسباب الرئيسية لضعف الاداء؟) و كانت الاجابات مختلفة. يلخص الجدول رقم (7) الاجابات حسب الاولوية.

جدول رقم (7): أسباب اداء القضاء الضعيف

المحامون	مجموعة الاعلام	مجموعة الجمهور
ضعف السلطة القضائية والاعتماد على أشخاص غير مؤهلين	الفساد المالي والإداري	أعضاء مجلس القضاء الأعلى غير أكفاء
الضغوط الخارجية	ضعف أداء موظفي مجلس القضاء الأعلى	الضغوط الخارجية
حالات كثيرة جدا و عدد قليل من أعضاء مجلس القضاء الأعلى	ضعف متابعة تنفيذ القرارات القضائية	الفساد المالي
الفساد المالي والإداري	الضغوط السياسية	ضعف الحكومة
الأدوات والإجراءات والقوانين التي عفا عليها الزمن وأكل		الفساد الاداري

اهم التحسينات المطلوبة

عند سؤالنا عن مجالات النظام القضائي التي تحتاج التحسين حاجة ماسة، اقترحت الفئات المستهدفة العديد من الحلول وادرجت هذه الاقتراحات في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8): مجالات النظام القضائي التي بحاجة ماسة الى التحسين

المحامون	مجموعة الاعلام	مجموعة الجمهور
المجالات الادارية والتنظيمية والكفاءة	المجالات التقنية والإدارية وتبسيطها للمواطنين	تدريب أعضاء القضاء الأعلى لمكافحة الفساد
الفعالية في تنفيذ القوانين المدنية والجنائية	إدخال القوانين والتشريعات الجديدة المناسبة للظروف العراقية الحالية، خصوصا	حماية القضاء ضد أي تأثير
المعهد القضائي	الاجتماعية والدينية والعرقية الجديدة.	مساعدة السلطة القضائية من خلال القوانين التي تحمي حقوق المواطنين
جميع الأدوات والإجراءات والأبنية	التأكد من أن القضاء موضوعي وليس انحيازياً لأي سياسة وحزب ولا يتأثر بالصراع الديني	خلق طرق للاتصالات والتحكم بين السلطة القضائية والسلطة المنفذة
		تعديل القوانين لتتوافق مع الدين والثقافات

أسباب اللجوء الى سلطات اخرى

كما سئلت المجموعات عن اسباب لجوء الناس الى سلطات اخرى غير السلطة القضائية (مثل السلطات الدينية و العشائرية و السياسية) لحل النزاعات. يلخص الجدول رقم (9) اجوبتهم.

جدول رقم (9): اسباب اللجوء الى سلطات اخرى غير السلطة القضائية

المحامون	مجموعة الاعلام	مجموعة الجمهور
النتائج سريعة وأكثر قبولاً	مجتمعنا قبلي وديني وملتزم بالتقاليد القبلية والدينية لا	نتائج اسرع واعدل ويمكن تنفيذها

	سيما عندما تكون هذه التقاليد عادلة	
مجتمعنا قبلي والعراقيون أكثر التزاماً بالتقاليد القبلية. في بعض الأحيان يضطر الناس للسعي وراء هذه السلطات	قرارات اسرع واكثر التزاماً للمجرمين	أكثر عدلاً وشفافية
لا يثق المواطنون بشكل عام في أنظمة الحكومة	لان القضاء غير عادل	حلول أكثر واقعية وأكثر قدرة على تنفيذ
ضعف الأحكام القضائية وبطنها	بسبب ضعف القضاء وفساده	عدم ثقة في القضاء والسلطات الرسمية
المحاكم غير قادرة على الوصول لحلول نهائية سريعة وصحيحة فالمحاكم مزدحمة ازدحاماً شديداً وتتبع اجراءات خاطئة من السهل اللجوء إليه		نقص في معرفة النظام القانوني والإجراءات والأدوات القانونية
		بسبب الثقافة والعادات

### العوامل الأخرى المؤثرة على أداء السلطة القضائية

بالإضافة الى التقييم الكمي السابق لفعالية القضاء في تنفيذ واجباته، طلب من المجموعات المستهدفة ذكر العوامل الأخرى التي قد تؤثر في أداء القضاء لمهامه. ادرجت الاجابات في جدول رقم (10) حسب الاهمية.

### جدول رقم (10): العوامل الأخرى المؤثرة في قدرة السلطة القضائية على أداء عملها

المحامون	مجموعة الاعلام	مجموعة الجمهور
لا يوجد	تدهور الأوضاع الأمنية	تدهور الأوضاع الأمنية
الفساد المالي والضغوط الخارجية	لا يوجد قلق حقيقي من داخل النظام لتحسين القضاء ولا توجد جهود خارجية لتشجيع التحسن	الفساد المالي والإداري في الدوائر الحكومية بشكل عام وفي الجهة المسؤولة عن تنفيذ المسائل القضائية.
التحديات الأمنية والنظام السياسي غير المستقر	تدهور الأوضاع الأمنية	تدخلات الأحزاب السياسية المؤثرة، والشخصيات الدينية وشيوخ العشائر في وظيفة القضاء
عدد المحاكم بحاجة للزيادة	التشريعات قديمة ولا تتناسب مع الوضع الحالي للعراق	
هنالك حاجة لإصدار تشريعات جديدة مناسبة للوضع الحالي في العراق		

### العلاقة بين القضاء و المواطنين العراقيين

طلب من افراد المجموعات المستهدفة تقييم العلاقة بين السلطة القضائية و المواطنين العراقيين العاديين (من ناحية الاستجابة لمطالبهم، وابلغهم، ومساعدتهم في متابعة سير القضايا المختلفة... الخ) فوصف غالبية المستجيبين هذه العلاقة بالضعيفة. تفاصيل هذا التقييم موضحة في جدول رقم (11).

**جدول رقم ( 11):** العوامل الأخرى المؤثرة في قدرة السلطة القضائية على اداء عملها

التصور	مجموعة الجمهور	ممثلو الاعلام	المحامون
جيد	7%	5%	6%
مقبول	7%	13%	24%
ضعيف	32%	49%	38%
ضعيف جدا	10%	22%	18%
لا توجد علاقة على الإطلاق	21%	9%	12%
N / A	23%	2%	2%
المجموع	100%	100%	100%

### تجربة مع القضاء

طلب من المستجيبين من الجمهور والاعلام وصف تجربتهم مع السلطة القضائية اذا كانت لديهم اية تجربة؛ و تم توضيح اجاباتهم في جدول رقم (12).

**جدول رقم (12):** تجارب مع السلطة القضائية

المجموعة	لا توجد تجربة		توجد تجربة	
	نتائج مرضية	نتائج غير مرضية	نتائج مرضية	نتائج غير مرضية
ممثلو الجمهور	84%	15%	1%	
ممثلو الاعلام	73%	10%	17%	

لم يقدم المستجيبون اية تفاصيل اخرى عن تجاربهم.

طلب من المحامين من ناحية أخرى تقييم كفاءة عملهم في وجود النظام القضائي الحالي، وكانت اجاباتهم على النحو التالي: أشار 40% منهم أنهم لم يكونوا فعالين بسبب الروتين، وسوء المعاملة وغيرها. ووصف 9% من المستجيبين أداءهم بالفعال لأنه تم تحسين السلطة القضائية خلال السنوات القليلة الماضية. وأشار 53% من المستجيبين أنهم كانوا فعالين نسبيا مع امكانية ان يكونوا اكثر كفاءة اذا تم تحسين السلطة القضائية.

نجح محررو اسلوب الادخال IME بمسح ثلاث مجموعات (الجمهور و ممثلي الاعلام والمحامين). وكشفت المسوحات عن وجود فجوة ضخمة بين المواطنين العراقيين و سلطتهم القضائية ورؤية هذه النتائج لم تكن صادمة. فإندام الاستقرار السياسي و الظروف الامنية أدت إلى توقع هذه الفجوة. ولن يكون من السهل تغيير تصورات المواطنين السلبية عن السلطة القضائية من دون تعاون جميع مكونات الشعب العراقي والسلطة بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى. وتجدر الإشارة إلى أن مسح ممثلي الإعلام والجمهور كان سهلاً، و لكن اجراء المسح للمحامين لم يكن بالسلاسة المتوقعة. فأغلبية المحامين ذوي القدم رفضوا ملء الاستبيان لاسباب مختلفة لذلك فان معظم المستجيبين من هذه المجموعة كانوا يافعين.

ومع ذلك لم يغط المسح المجموعة الرئيسية أي اعضاء مجلس القضاء الاعلى. ومن الضروري معرفة استجابة هذه المجموعة لنتائج المسح قبل اقتراح اي تدخل. ونقترح اجراء جلسة حوارية او نقاش مجموعة مركز للاعضاء الرئيسيين لمجلس القضاء الاعلى لغرض تحقيق هذا الهدف.